الكهرباء ترفع أسعار الفروج والبيض

| اللاذقية – عبير سمير محمود

يعود سعر كيلو الفروج للارتفاع في أسواق اللاذقية وفق النشرة التموينية، ليصل كيلو الفروج المذبوح إلى ٧ آلاف ليرة، وكيلو الشرحات إلى ١١ ألف ليرة، أما كيلو السودة فسجل سعر ١٠٨٠٠ ليرة، وكيلو القوانص ٣٨٠٠ ليرة مقابل ٦ آلاف ليرة لكيلو الجوانح. وبالتوازي، ارتفع سعر طبق البيض الكبير وفق نشرة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لتاريخ ١٩ أيلول، ليسجل سعر ٩٦٠٠ ليرة، وطبق البيض الصغير بـ ٩ آلاف ليرة، أما البيض الصغير «الباكوري» فسجل سعر ٨٨٠٠ ليرة للطبق الواحد.

ويتساءل مواطنون عن سبب الارتفاع المستمر لأسعار البيض والفروج في النشرات الرسمية، رغم الوعود الوزارية بالعمل على تخفيض الأسعار وضبط الأسواق، إلا أن الواقع غير ذلك تماما، معتبرين أن النشرات التموينية تصب لمصلحة التجار والباعة لا المستهلك الذي تحمل شعار حمايته اسمياً لا فعلياً، بحسب رأيهم.

وبالعودة إلى مدير منشأة الدواجن في اللاذقية باسم حسن، فقد أكد لـ«الوطن»، أن أسعار الفروج والبيض تشهد ارتفاعاً مستمراً جراء ارتفاع تكاليف الإنتاج وتوقف العديد من المداجن عن العمل خلال الفترة السابقة.

وأضاف حسن أنه خلال شهر آب الماضي، شهدت تكاليف الاستخدامات ارتفاعاً بشكل كبير، وأهمها مادة المازوت التي يتم استخدامها لتوليد الطاقة الكهربائية بظل الانقطاع المستمر للتيار وفق نظام التقنين في مجمل المحافظة.

وتابع بالقول: إضافة إلى ذلك فإن سعر المواد العلفية شهد ارتفاعاً خلال الشهر الماضي، وجميعها عوامل تزيد الأعباء على المنشأة وبالتالي ارتفاع تكاليف المنتجات.

وحول إنتاج المنشأة، بيّن حسن أنه ومنذ بداية العام الحالي حتى نهاية شهر آب الماضي، تم إنتاج ١٢٥ طناً من الفروج، و١٢ مليون بيضة مائدة.

ولفت مدير الدواجن إلى تسويق كامل منتجات المنشأة إلى مؤسسات القطاع العام وعبر صالات المنشأة والمؤسسة السورية للتجارة، منوهاً بأن الأسعار في الصالات أقل من السعر التأشيري بحوالي ٥ ٪.

وأشار حسن إلى أن المنشأة تعمل وفق طاقتها القصوى وذلك وفق توجيهات الوزارة والإدارة العامة، بهدف التأثير ما أماكن في السواق وتأمين المنتجات للمستهلك بأنسب سعر ممكن.

وأفاد عن وجود خمسة قطعان بياض منها أربعة دخلت بالإنتاج بعدد ٨٤ ألف فرخة بمعدل إنتاج يومي ١٩٠ صندوقاً، ما يعادل ٢٢٨٠ طبقاً.

كما لفت حسن إلى أن المنشأة تتحضر لاستقبال دفعات جديدة من الصيصان البياض والفروج خلال الشهر القادم.

ريف دمشق الأكثر استجراراً للكهرباء من دون تحسن في التقنين

| عبد الهادي شباط

كشف مصدر في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» عن تراجع توريدات الغاز اليومية لحدود ٧,٨ ملايين متر مكعب وهو أقل حد وصلت إليه توريدات الغاز مؤخراً وهو ما يسمح بتوليد أقل من ألفي ميغا واط لكن تم مؤخراً استثمار الكميات المخصصة لمعمل أسمدة حمص والمقدرة بنحو مليون متر مكعب يومياً حيث تتم الاستفادة من هذه الكمية (مليون متر مكعب يومياً) لتوليد نحو ٣٠٠ ميغا واط خلال فترة الذروة ما بين الساعة ٦-١٢ مساء ليصل إجمالي التوليد اليومي من الطاقة الكهربائية لحدود ٢٢٠٠ ميغا واط يومياً.

وبيّن أن معظم برامج التقنين تقترب في المحافظات من ساعة كهرباء مقابل ٥ ساعات قطع باستثناء دمشق لأنها (العاصمة) وفيها معظم الفعاليات الإدارية والخدمية التي تؤمن الخدمات للمواطنين مقدراً متوسط تغذية دمشق يومياً بحدود ٣٣٠ ميغا واط يومياً في حين أعلى محافظة في استهلاك الكهرباء حالياً هي ريف دمشق وتتم تغذيتها يومياً بحدود ٤٥٠ ميغا واط في حين يمثل استهلاك محافظة القنيطرة الأقل بحدود ٢٧ ميغا واط يومياً.

وحول سبب تراجع الكهرباء في ريف دمشق وارتفاع معدلات التقنين فيها رغم أنها الأكثر حصة لجهة التغذية اليومية بيّن أن العديد من العوامل تؤثر في ذلك أهمها ارتفاع أحمال ريف دمشق وتوزع الكثير من المنشآت الصناعية والحرفية والورش والحرف والكثير منها مخالف يعمل خارج المدن أو المناطق الصناعية.

وعن توزيع الطاقة الكهربائية حالياً حسب القطاعات بيّن أن حصة الاستهلاك الصناعي من الكهرباء تصل لحدود ٢٢ بالمئة مقابل ٤٨ بالمئة تذهب للاستهلاك المنزلي وبحدود ٢٠ بالمئة معفاة من التقنين تغذي المشافي والمطاحن ومحطات ضخ المياه وغيرها.

وكانت وزارة الكهرباء رفعت قبل أشهر ساعات التقنين في المدن والمناطق الصناعية ثم عادت لتتراجع عنه أمام مطالبات الصناعيين حيث تتجه الكهرباء إلى توزيع أعباء التقنين الحالية في الكهرباء بين مختلف القطاعات الصناعية والاستخدامات المنزلية وغيرها خلال الظروف الحالية والحفاظ على ساعات تقنين منزلية مقبولة تسمح للمواطنين بتأمين احتياجاتهم الأساسية من الطاقة الكهربائية لتأمين تشغيل محركات المياه المنزلية وتسخين المياه وغيره من الاستخدامات الضرورية للطاقة الكهربائية المنزلية، وذلك ضمن عملية إدارة الطاقة الكهربائية المتاحة بين مختلف الأغراض وأن الصناعيين من حقهم تأمين كل مستلزمات التشغيل لمنشآتهم من حوامل الطاقة لكن ضمن الممكن والمتاح. وبيّن أن العديد من التقديرات تشير إلى أن نسبة كلف حوامل الطاقة في إجمالي كلف الإنتاج الصناعي ما بين ٣-٥ بالمئة في معظم الصناعات المحلية وأن وزارة الكهرباء داعمة للنشاط الصناعي وتحاول تأمين الطاقة الكهربائية للمنشآت الصناعية وفق المتاح.

«كونسروة دمشق» ترفع أسعار منتجاتها للمرة الثانية خلال أقل من شهرين

مدير الشركة: مستمرون بأداء دورنا بالتدخل الإيجابي!

| الوطن

عجزت الشركة الحديثة للكونسروة والصناعات الزراعية بدمشق عن المحافظة على أسعار منتجاتها التي حددتها بالقرار ١٦٢ الصادر في الشهر الماضي وتحديدا بتاريخ ١٨/ ٨/ ٢٠٢١ لتعلن يوم الثلاثاء ٢١/ ٩/ ٢٠٢١ عن صدور القرار ٢٢٠ المتضمن نشرة أسعار جديدة (أي بفارق شهر تقريباً بين القرارين)، حيث تم تحديد سعر علبة معجون البندورة وزن ٤٥٠٠غ وكشافة ٢٨-٣٠ للمستهلك ٢٥٠٠٠ ليرة سورية ومرطبان ٦٦٠غ ٣٥٠٠ ليرة ومرطبان ١٣٥٠غ ٦٣٧٥ ليرة، وبالنسبة للمربيات بلغ سعر مرطبان المشمش وزن ٧٥٠غ ٥٥٠٠ ليرة والفريز ٤٠٠٠ ليرة والكرز ٥٢٥٠ ليرة، كما حددت الشركة في قرارها سعر مبيع علبة الحلاوة بالطحينية وزن ٨٠٠غ ٨٢٥٠ ليرة ومرطبان ورق العنب ٩٠٠غ ٧٨٠٠ليرة ومرطبان الانكنار ٨ قطع ٦٠٠٠ ليرة وعلبة الحمص بالطحينية ٣٨٠غ ٢٣٠٠ ليرة والفول المفرز ٥٠٠غ بسعر ٤٤٠٠ليرة.

وقال مدير عام الشركة المهندس هشام قطان في تصريح لـ«الوطن» إن قرار زيادة الأسعار جاء بسبب ارتفاع أسعار المستلزمات والمواد الأولية وصعوبة تأمينها وارتفاع أجور النقل وزيادة الكلفة الإنتاجية، فعلى سبيل المثال تتضمن خطة الشركة لغاية الشهر الثامن من العام الحالي إنتاج ٦٦٥ طناً من معجون البندورة لكن لم يتم إنتاج سوى ما يقارب ٥١ طناً بسبب نقص توريد البندورة الناضجة من أماكن إنتاجها في ريفي محافظتي درعا والسويداء وارتفاع أسعارها، مشيراً إلى أن الشركة تتابع عملية الاستجرار لغاية الآن لتحقيق خطتها لهذا العام وهي إنتاج ٢٠٠٠ طن من مادة معجون البندورة.

وأكد قطان أن الشركة مستمرة بأداء دورها ووجودها في السوق والتدخل الإيجابي فيها، ولم تتوقف عن رفد جهات القطاع العام المتعاقدة معها (إدارة التعبيئات والمؤسسات الاجتماعية العسكرية والمؤسسة السورية للتجارة وصالات بيع المؤسسة العامة للصناعات الغذائية في المحافظات) بمنتجاتها لغاية هذا التاريخ حيث بلغت كمية مبيعات المواد بأنواعها المختلفة منذ بداية العام ولغاية الشهر الماضي ٥١٣,٥٢٩ طناً بقيمة تجاوزت ١,٢٧٨ مليارات ليرة سورية بنسبة تنفيذ ٣٧٪ ومعدل تطور ٨٩٪ حسب القيمة توزعت بين ٢٥,٣٢٠ طناً من مادة معجون البندورة بقيمة ٦٢,٣٤٦ مليون ليرة و١,٠٠٢ طن بازلاء خضراء بقيمة ٣,٠٥٥ ملايين و٢٢٣,٣١٦ طن مربيات وخشافات بقيمة ٥٤٨,١٢٦ مليون ليرة و٢٤٥,٧١٩ طناً من الكونسروة المتنوعة بقيمة ٦١٩,٥٠٩ مليون ليرة و١٨,١٧٢ طن معجون بندورة دوكما بقيمة ٤٥,٨١١ مليون ليرة. وشدد مدير عام الشركة على أهمية رفد الشركة بعدد من الكوادر المؤهلة (مهندسين وخريجي المعاهد المتوسطة الفنية والإنتاجية) ما سيسهم في سد النقص بعدد من الأقسام، وتسريع العملية الإنتاجية، واستثمار الطاقات المتوفرة للآلات والتجهيزات وخطوط الإنتاج، بشكل كامل، ودعم هذه الصناعة. يذكر أن القرار ١٦٢ حدد سعر علبة معجون البندورة وزن ٤٥٠٠غ وكشافة ٢٨-٣٠ للمستهلك ٢١٨٧٥ ليرة سورية ومرطبان ٦٦٠غ ٣٢٥٠ ليرة ومرطبان ١٣٥٠غ ٦٠٠٠ ليرة، وبالنسبة للمربيات حدد سعر مرطبان المشمش وزن ٧٥٠غ ٥٣٠٠ ليرة والفريز ٣٨٠٠ ليرة والكرز ٥٠٠٠ ليرة، كما حدد سعر مبيع علبة الحلاوة بالطحينية وزن ٨٠٠غ ٧٩٠٠ ليرة ومرطبان ورق العنب ٩٠٠غ ٧٨٠٠ليرة ومرطبان الانكنار ٨ قطع ٦٠٠٠ ليرة وعلبة الحمص بالطحينية ٣٨٠غ ٢٣٠٠ ليرة والفول المفرز ٥٠٠غ بسعر ٤٤٠٠ ليرة.

دراسة لتعديلات على الدمغة للحد من التلاعب والتزوير

جزماتي لـ«الوطن»: القمح والأعراس والمغتربون حركوا سوق الذهب بالصيف

| علي محمود سليمان

بيّن رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات بدمشق غسان جزماتي بأن الإقبال على أسواق الذهب انخفض منذ بداية الشهر الحالي.

موضحاً في تصريحه لـ«الوطن» بأن الانخفاض يعود لعدة أسباب منها عودة المغتربين السوريين الذين زاروا البلد خلال عطلة الصيف حيث تحسنت المبيعات خلال شهري تموز وآب.

مضيفاً بأن الشهر الحالي من كل عام هو شهر التزامات المؤونة والتحضير للشتاء وافتتاح المدارس ما يؤدي لانخفاض الإقبال على شراء الذهب نتيجة الالتزامات المادية المفروضة في هذا الشهر.

ولفت جزماتي إلى أن أسعار الذهب شهدت شبه استقرار محلياً حيث بقي السعر يتراوح ما بين ١٧٠ ألفاً و١٦٨ ألف ليرة سورية لغرام الذهب عيار ٢١ وذلك نتيجة تقلبات سعر الأونصة عالمياً في حين شهدت الأسواق شبه استقرار لسعر الصرف.

وأشار جزماتي إلى أن العام الحالي شهد تحسناً في المبيعات وحركة أسواق الذهب مقارنة مع العام الماضي والذي حدث فيه تقييد لحركة السفر والطيران بسبب جائحة فيروس كورونا، على حين العام الحالي بدأت تتحسن حركة السفر وعاد العديد من المغتربين لزيارة البلد، وبالذات مع عودة الحركة المباشرة لمطار دمشق الدولي، حيث يأتي المغتربون من أوروبا إلى مصر أو الأردن ومنها مباشرة إلى دمشق وهو ما سهل حركة التنقل للمسافرين فشجعهم على شراء الذهب، على عكس العام الماضي عندما كانوا يضطرون للهبوط في مطار بيروت والقدوم براً إلى دمشق.

وبالنسبة لحركة تبادل الذهب مع القامشلي والحسكة فأوضح جزماتي بأنها مستمرة وكانت متحسنة خلال فترة موسم القمح حيث يقوم العديد من الفلاحين باستبدال أثمان مواسمهم بالذهب للحفاظ على قيمتها النقدية ومع انتهاء موسم القمح انخفضت حركة التبادل ولكنها بقيت مستمرة حيث يأتي الذهب الكسر من القامشلي ويتم استبداله بالذهب المشغول من مصاغ وحلي في دمشق، مشيراً إلى أن الذهب الموجود في الأسواق حالياً هو ذهب مستعمل أو ذهب كسر قادم من القامشلي مع استمرار عدم دخول ذهب خام عن طريق لبنان بسبب القيود المفروضة على الحدود من الجانب اللبناني.

وحول الطلب على الأونصات والليرات الذهبية بيّن رئيس جمعية الصاغة بأنها تشكل ١٠٪ فقط من نسبة المبيعات في الأسواق وذلك يعود لاستقرار سعر الصرف ما شجع المواطنين على استثمار أموالهم في تأسيس مشاريع أو أعمال أخرى بدل تحويلها إلى ليرات وأونصات.

وكشف جزماتي بأن هناك عملاً يجري حالياً لدراسة تعديلات على الدمغة بحيث تصبح غير قابلة للتلاعب والتزوير وقريباً سيتم الكشف عنها. وقد سجل سعر غرام الذهب عيار ٢١ ليوم أمس بـ١٦٨ ألف ليرة سورية.

وزير التموين: دعم السكر والأرز سيبقى وفي سورية لا مشكلة سكر

لا يوجد أي طريقة بالعالم لضبط المراقبين بشكل كاف

| هناء غانم

قال وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك د.عمرو سالم في تصريح خاص لـ«الوطن»: إن الموطن يخلط بين السكر المدعوم والسكر الحر مؤكداً أن السكر والرز المدعومين سيبقيان مدعومين للأبد، وصحيح تحصل أحياناً توقفات هي نتيجة لأن هناك تراكمات وأحياناً تعثر بالعقود المبرمة لعمليات التوريد، وأن اللغط تتحمله السورية للتجارة التي كانت تصرح دائماً بأنه سيتم تمديد الدورة المخصصة للتوزيع مادتي السكر والرز المدعومين لضمان وصول الكميات إلى كل المواطنين، علماً أن هذا الكلام غير صحيح ومن الأفضل أن يقال بكل بساطة إننا نمدد الدورة حتى يتم تأمين السكر للجميع وكان من المفروض توزيع مخصصات الرز باعتباره كان مؤمّناً بالسورية للتجارة.

الوزير سالم أضاف إنه حالياً يتم العمل لسد التراكم الكبير في عمليات التوزيع للمواطنين حيث يصلنا يومياً من شحنات السكر المدعوم على البطاقة الذكية ٥٠٠ طن يتم توزيعها في كل أنحاء سورية مبيناً أنه عند الانتهاء من هذه الدورة لن يتكرر التأخير، والتوزيع سوف يستمر لأن عمليات التوريد مستمرة ولن تتوقف لأن شحن السكر يومي وليس لدينا في سورية مشكلة سكر على الإطلاق لأن الموضوع كان عبارة عن لعبة بين تجار السكر ومن شارك فيها هو اليوم يحاسب في القضاء مهما كان مركزه لأنه لن نسمح لأحد للعب بلقمة وحاجة المواطن ولا أحد فوق القانون.

الوزير ذكر أن ما حدث في موضوع السكر تكرر في موضوع المياه المعدنية لأن المشكلة باختصار أن المياه كانت تباع للتجار قبل أن تدخل إلى السورية للتجارة بأسعار مرتفعة لذلك تم التوجه إلى ضبط بيع المياه بطريقة الكترونية من دون أي تسجيل أو انتظار باعتبارها الطريقة الوحيدة للحد من الفساد أي بطريقة التدخل الايجابي كما حدث بموضوع السكر والذي ازدادت عمليات الضبوط بخصوصه بكميات كبيرة على البطاقة وقد تم حسم الموضوع بالتدخل الايجابي لبيع السكر وقد نال رضى المواطن حيث تم بيع كميات هائلة من السكر الحر بلغت لنهاية الأسبوع الماضي ٢٠٠ طن سكر على البطاقة وكذلك تم بيع نحو ١٠ أطنان من الشاي وأنا شخصياً أشرف على الموضوع كما أشرف على شحن السكر الذي يصلنا يومياً.. كذلك لدينا مناقصة جديدة لأرز جديد مدعوم، مشيراً إلى أنه خلال فترة وجيزة سوف نزيل المشكلة لأن تراكم أشهر لا يمكن حله بيوم وليلة بصراحة.

الوزير أكد أنه لا يوجد أي طريقة بالعالم لضبط المراقبين بشكل كاف في صالات التدخل الايجابي وخاصة أنه لدينا ١٦٠٠ صالة بسورية وتحتاج إلى ١٦٠٠ مراقب وهؤلاء بحاجة لمراقبين أيضاً أي نحتاج إلى رقم كبير من المراقبين وأي مادة تضاف على البطاقة الذكية هي مادة حرة ولكن سعرها أقل من السوق مؤكداً أن هناك مواد جديدة سوف يتم إضافتها على البطاقة مثل الزيت الفاخر وغيره من السلع وبسعر التكلفة أي بهوامش ربح بسيطة ويتم التنسيق مع الإدارة الجديدة للسورية للتجارة لبيع كل المواد بأسعار أقل من السوق وغيره بهدف منع الفساد لأنه باختصار إذا لم تبع على البطاقة فسوف يقوم قسم كبير من صالات السورية للتجارة بالاتفاق مع التجار وبيع المواد بأسعار أعلى بالسوق عن طريق الاحتكار، علماً أن هدفنا تأمينها للمواطن بأسعار لأقل.

وأشار الوزير إلى أن السورية للتجارة كان لديها مشكلة لم تتمكن من حلها بخصوص الخضار والفواكه التي يتم شراؤها بأسعار يومية وما يحدث أنه لا تستطيع المؤسسة أن تبيع بالسعر نفسه باليوم الثاني خشية من تغير الأسعار حتى تصدر التسعيرة لكن اليوم سوف يتم تغير الصيغة وسوف أحاسبهم كما يحاسب التاجر «الخضري» الذي هو من يتحمل الخسارة في اليوم الثاني أي إحضار مواد وسلع تباع ليوم واحد.

أما بالنسبة لمواد السكر والرز والزيت والشاي والكونسروة وغيرها لم يعد مسموحاً أن تباع بأسعار أغلى أو مثل السوق جميع المواد ستكون بسعر أرخص وهذا واجبنا. وأشار الوزير إلى أن الوزارة ضبطت أسعار الجوز وسوف يتم تخفيض أسعار الموز بعد القرار بسماح باستيراد الموز الذي سيباع بأسعار أرخص من السوق.

ومن الجدير ذكره أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدأت الأحد الماضي بيع مادتي السكر والشاي عبر البطاقة الإلكترونية بسعر مخفض عن الأسواق المحلية ودون تسجيل طلب مسبق على المادتين وذلك بهدف كسر الاحتكار وتعزيز مفهوم التدخل الإيجابي.

خلاف حكومي حكومي على أمتار يعرقل العمل في مدينة معارض السيارات

سرور: العمل في المدينة لن يطول وبحاجة إلى متابعة ورفع سعر المتر أجلّناه إلى وقت لاحق

| طلال ماضي

تنفيذ أعمال البنى التحتية في مدينة معارض بيع السيارات في منطقة الدوير بريف دمشق شبه متوقف ويعاني من التعثر نتيجة المنغصات العالقة فنياً بين مؤسسات الدولة على أمتار في الخط الفاصل بين السكة الحديدية والمدينة، ومالياً بسبب التأخير في دفع فروقات أسعار وكشوف أعمال مستحقة الدفع.

ومن الخطوات المتعثرة أيضاً، إجراءات نقل ملكية المقاسم لإدارة المدينة التي تمتد على مساحة إجمالية ٨٠ هكتاراً لم تنته بعد نتيجة الإجراءات الإدارية الكبيرة والمعقدة وغير المتوقعة في نقل الملكية، والتأخير في تخصيص المقاسم الذي كان مقررا بداية العام الجاري، ولا يمكن أن يتم قبل الانتهاء من الإجراءات الإدارية لنقل الملكية.

العمل يسير ببطء شديد منذ انطلاقه مع بداية العام الجاري من قبل الشركة العامة للبناء والتعمير فرع المنطقة الجنوبية بتكلفة إجمالية للمشروع نحو٥ مليارات ليرة سورية لتنفيذ عقود حفر الطرقات والصرف الصحي وشبكات المياه والكهرباء.

الإدارة المشتركة المشكلة من محافظتي دمشق وريف دمشق لإقامة وإدارة واستثمار مدينة المعارض لم تُسرع الحل ولم تتحدث عن توقفه بحسب عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق أحد أعضاء إدارة المدينة فيصل سرور في تصريح خاص لـ «الوطن» الذي قال: إن الأعمال ليست متوقفة وغير مطولة لكنها بحاجة إلى عمل ومتابعة.

وقال سرور: هناك خلاف حكومي حكومي على أمتار في حدود المدينة، تم عقد اجتماع موسع مع المديرين المعنيين في المواصلات الطرقية والخطوط الحديدية، وتوصلنا إلى حل فني لمباشرة العمل من جديد.

وحول التأخير في موعد تسليم المقاسم للمكتتبين، والذي كان مقرراً في بداية هذا العام، قال سرور: وعدنا المكتتبين بإنجاز البنية التحتية لكنها مكلفة جداً، ولم نرغب في رفع سعر المتر المحدد للمكتتبين، وأجلناه إلى وقت لاحق وعلى ما يبدو أن التسعير سيكون حسب السعر الرائج يوم التخصيص.

وحول عقبات العمل مع الشركات المنفذة والتعثر في العمل أوضح سرور أن الأمور في طريقها للحل، من أجل عودة الشركات المتعاقد معها على تنفيذ البنية التحتية للعمل. واختصر واقع المدينة بأن العمل غير متوقف، هناك من يتابع ببطء وتنفيذ الأعمال لن يطول من دون تحديد مدة زمنية لكن على مايبدو أن الأمر معقد وبحاجة إلى متابعة.

الأعمال في المدينة وفق مصادر خاصة شبه متوقفة، حيث لا يمكن تنفيذ شبكة المياه قبل الانتهاء من الطرق والصرف الصحي بشكل متتابع، وشبكة الصرف الصحي تنفذ في جزء من المشروع، والمبنى الإداري لم ينته العمل به بشكل نهائي.

المكتتبون بدورهم يسألون عن موعد تسليمهم المقاسم وكم الزيادة المتوقعة لسعر المتر وهل سيكون للمدينة عمل في ظل إيقاف استيراد السيارات وقطع التبديل ولماذا لا يخرج أحد المسؤولين ويصارح المكتتبين بحقيقة المدينة والموعد المتوقع للتوزيع والآلية الجديدة لاحتساب سعر المتر.

مدينة معارض السيارات تعتبر مشروعاً حيوياً على مدخل مدينة دمشق الشمالي، ويهدف إلى تجميع معارض السيارات، وتنظيم مهنة بيعها وشرائها في دمشق وريفها، وهذا في حال تم المشروع من دون تأخير من شأنه أن ينهض بواقع تجارة السيارات، والتأخير في تنفيذ البنى التحتية هو سبب التأخير في تنفيذ المشروع لكون الأعمال الإنشائية ستتم من قبل المكتتبين والمالكين، وهو يمكن إدراجه ضمن مشاريع الدولة المؤجلة من دون مبررات لكون القطاع الخاص هو من سيقوم بالمدينة فيمكن للإدارة وضع الرسوم حسب التكاليف الواقعية وكل يوم تأخير تكلف المكتتبين خسائر كبيرة إضافية.